كلمة لابد منها

تندرج مساهمة الاتحاد العام للشغالين بالمغرب، في هذا الورش التنموي الوطني الهام، تفعيلا لقناعاته الوطنية الراسخة، التي عبر عنها في مجموعة من المحطات التاريخية الحاسمة في تاريخ المغرب الحديث، إذ اعتبر الاتحاد دائما أن كل بناء مجتمعي وطني جمعي يجب أن تتظافر خلاله جميع الجهود من أجل تحويل كل التحديات إلى فرص، فرص تجاوز مختلف العثرات التي قد تحول دون تحقيق الآمال والأهداف المرجوة.

فكل الفرص التي يمكن أن يصنع منها مغرب الغد، مغرب الديمقراطية والعدالة الاجتماعية، يجب أن تنبثق من رحم مختلف القوى الوطنية الحية، والتي حملت وتحمل على عاتقها، مهمة تحقيق انتظارات مختلف مكونات الشعب المغربي، مستلهمين العبر ومحددين الأعطاب بكل روح للمسؤولية ودون أدنى مركب للنقص، بكل جرأة وعقلانية، مشخصين واقع الحال بإيجابياته وسلبياته واضعين نصب أعينهم المصالح العليا للوطن.

إن هذه اللحظة التاريخية، هي وقفة للتقييم، تقييم الماضي وتحدياته، وأسئلة الحاضر وانتظاراتها، وفرصة لتثمين كل المجهودات والمنجزات التي تم بلوغها على المستوى الوطني في مختلف حقب الزمن السياسي المغربي، كما أنها فرصة لصياغة الأجوبة العملية لمختلف الأسئلة العالقة كأسئلة الدمقرطة والعدالة الاجتماعية والكرامة الإنسانية.

فالاتحاد العام لم يكن يوما نقابة "تصادمية" ولا منصة لتصريف الحسابات الضيقة ولا آلية للإجهاز على الدينامية الاقتصادية، بل كان دائما نقابة تحمل هموم هذا الوطن وتتعاطى معها بكل مسؤولية وطنية باعتبارها وسيط ديمقراطي قادر على التأثير بشكل إيجابي في صناعة القرار لما يخدم المصالح

أولا - السياق العام:

نرى في الاتحاد العام للشغالين بالمغرب أن بلورة نموذج تنموي جديد لبلادنا هو لحظة مفصلية حاسمة في مسار المغرب الحديث باعتباره شرطا تاريخيا أساسيا لتثبيت تعاقد مجتمعي جديد في جميع أبعاده الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية، مشروع قادر على مواكبة دينامية التحولات المجتمعية الكبرى وعلى تقديم أجوبة ملموسة على التحديات الكبرى التي تواجه بلادنا، في إطار استحضار ثوابت المملكة وقيم وهوية ومقومات الأمة المغربية.

وبالرغم من التقدم الملموس والنتائج الإيجابية المسجلة على مختلف الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية والتنموية التي عرفتها المملكة وخاصة خلال العقدين الأخيرين، تبقى محدودية الوقع والتأثير الإيجابي لهذه النتائج على مختلف شرائح المجتمع وعدم بلوغ النجاعة والعدالة المجالية واضحة أمام كل فاعل مجتمعي أو مهتم بالشأن العام.

الأمر الذي يدفع إلى التفكير الجاد لإعادة النظر في النموذج الحالي نحو نموذج تنموي جديد، باعتباره منظومة متكاملة من المرجعيات والاستراتيجيات الكبرى والسياسات العمومية، تعتمدها الدولة وفق رؤية مندمجة ومقاربة تشاركية مع مختلف القوى الحية بالمجتمع.

وذلك يهدف تجاوز نقط الضعف والعراقيل التي تعيق المسار التنموي. فالنموذج التنموي الحالي، وصفه جلالة الملك محمد السادس بأنه : "أصبح اليوم، غير قادر على الاستجابة للمطالب الملحة والحاجيات المتزايدة للمواطنين، وغير قادرة على الحد من الفوارق بين الفئات، ومن التفاوتات المجالية، وعلى تحقيق العدالة الاجتماعية". انتهى المنطوق

وانخراط نقابة الاتحاد العام للشغالين بالمغرب في دينامية التفكير والمشاركة في التفاعل المجتمعي البناء والمساهمة الإيجابية في تقعيد أرضية صلبة يتأسس عليها أي مشروع لنموذج تنموي جديد له من

المقومات ما يسمح بالإستجابة للطموحات والتطلعات المشروعة

للمواطنات والمواطنين ومختلف الفاعلين الاقتصاديين والإجتماعيين المعنيين.

واعتبارا لذلك، فإن هذه المذكرة، تستند في مرجعياتها بشكل أساسي على:

➢ مقتضيات الدستور المغربي: خاصة ما تضمنه الفصل الثامن والفصل الثالث عشر، المتعلقين على التوالي بالأدوار المنوطة بالمنظمات النقابية للأجراء في مجالي التأطير والتمثيل، وأهمية التشاور، والديمقراطية التشاركية؛

➢ الخطب الملكية السامية: خاصة تلك المشار إليها أعلاه، بمناسبة افتتاح السنتين الثانية والثالثة من الولاية التشريعية العاشرة، وأيضا الخطاب الملكي السامي بمناسبة الذكرى السادسة والستين لثورة الملك والشعب، والتي تمحورت حول وجوب إعادة النظر في النموذج التنموي المغربي، دون إغفال الخطب الملكية السامية التي تقر بالأدوار التأطيرية والتمثيلية للنقابات العمالية، وأهمية مساهمتها في الحوار الاجتماعي؛

➢ الوثائق المذهبية لمؤتمرات الاتحاد العام للشغالين بالمغرب : وهي الوثائق التي تؤكد في عمومها على الدور الهام الذي يجب أن تلعبه النقابات العمالية كشريك اجتماعي، خاصة في مجال الحوار الاجتماعي باعتباره أسمى مستويات المفاوضة الجماعية، التي تشكل جوهر الحقوق الأساسية للأجراء وأساس العمل اللائق الذي يشكل صمام الأمان للحفاظ على السلم الاجتماعي؛

عنها أعضاء اللجنة الملكية، حول الأدوار المنوطة بالمنظمات النقابية، في المجالين التأطيري والتمثيلي، خاصة في ظل انخفاض نسبة التنقيب، وبروز أنماط تعبير واحتجاج جديدة تتجاوز الفعل النقابي بالإضافة إلى تصور

الاتحاد العام بشأن كيفية ضمان تنافسية المقاولات، وموقفه من فتح ورش

تعديل مدونة الشغل؛

يشرفني أن أقدم أمام أنظاركم هذا التصور الذي يرنو إلى بسط مجموعة من الملاحظات الموضوعية والاقتراحات التي تهم مستويات مختلفة.

واقع الحال:

إن القيام بقراءة عميقة للنموذج التنموي الحالي، يحيل إلى وجود جملة من الإكراهات والتعقيدات، يمكن إجمال أهمها كالتالي :

- تذبذب وعدم كفاية معدل النمو الذي لا يتعدى نسبة 4.5 بالمائة، وهو المعدل الذي يبقى غير كاف لتقليص معدل البطالة المتفاقم، ذلك أنه لكي يصبح بلد ما صاعدا يجب عليه تحقيق نسبة نمو في حدود 6 أو 7 بالمائة كل سنة على امتداد 15 سنة على الأقل.
- ضعف الخدمات العمومية وخاصة في ميدان التعليم والصحة والنقل العمومي ..... فإلى جانب ظاهرة الهدر المدرسي والتي جاءت كنتيجة حتمية لتذبذب السياسات العمومية في ميدان التعليم كالمخطط الإستعجالي، قانون الإطار للتربية والتكوين...، يلاحظ ارتفاع معدل وفيات الرضع والأمهات الحوامل، كما ان منظومة التغطية الصحية تبقى محدودة ودون المستوى المأمول، إذ أنها لا تحتوي سوى 18 مليون مغربية ومغربي، منهم 11 مليونا في نظام "المساعدة الطبية- راميد "، بالموازاة مع هذا الانخراط، لوحظ ضعف البنيات الاستشفائية الإستقبالية وقلة الموارد

مما يرسخ روح الغبن والحكرة والقهر لدى فئات عريضة من الشعب،

وبالتالي فقدان الثقة في المؤسسات.

- ضعف إدماج المرأة في سوق الشغل، فنسبة نشاطها تبقى في حدود 21 بالمائة فقط.
- على مستوى الحماية الاجتماعية، فأن ثلثا من الساكنة النشيطة تبقى بدون تقاعد، وهو ما يحيلها إلى وضعية هشاشة مزمنة.
- عزلة العالم القروي سيما أمام ضعف البنيات الأساسية من طرق وكهرباء، وماء صالح للشرب وتطهير سائل، بالرغم من النتائج المهمة الناتجة عن البرامج الوطنية من قبيل PNRR; PAGER إلا أنها لم تبلغ هدف القضاء على العزلة بكيفية قطعية.
- تميز مناخ الأعمال بالاحتكارية والتكتل، وهو ما يعرقل الطاقات الشابة والإبداع.
- ترسخ اقتصاد الريع وانحصاره لدى فئات محدودة، مما أدى إلى تقليص إمكانيات الإستثمار وبعث شعور باللامساواة لدى المواطن والمس بذلك بقيم المواطنة الحقة لدى شرائح كبيرة من الشعب
- هشاشة منظومة الحكامة، والتي تمس مبادئ الشفافية والمساواة وتشابك المسؤولية المسؤوليات مما يجعل مسألة تنزيل مبدأ المحاسبة من الصعوبة بمكان.
- قيام النموذج التنموي الحالي على الاستهلاك الداخلي، جعل الأسر المغربية غارقة في أداء أقساط القروض، وهو الأمر الذي أثر بكيفية مباشرة على القدرة الشرائية ومعدل القدرة على الادخار والذي يعد مؤشرا هاما لضعف الاستثمارات الداخلية ومحدودية الأمن المالي بالمجتمع ومعرقلا لكل إقلاع اقتصادي منشود.

- وضع اقتصادي مطبوع بالفتور، والانكماش طيلة السنوات العشر الأواخر، مما ينعكس سلبا على التشغيل و على الناتج الداخلي الخام .
- فشل مقاربة الدولة في تحقيق رهان العدالة المجالية، ذلك ان اعتمادها على خيار التدبير المباشر لمجموعة من القطاعات الإستراتيجية الكبرى، ومنحها الأولوية للمشاريع الكبرى المهيكلة من أجل تحقيق بعض الأهداف في دعم البنية التحتية. فإنها فشلت في بلوغ توزيع نتائجها مجاليا بكيفية عادلة على مختلف الجهات والأقاليم، وهو ما رسخ فكرة "مغرب المركز والمغرب العميق"

ثانيا: مداخل إصلاح النموذج التنموي

سيتم بسط اقتراحات نقابة الإتحاد العام للشغالين بالمغرب وفق ثلاث مداخل أساسية، هي مدخل الإصلاح السياسي والحكامة المؤسساتية والديمقراطية، مدخل الإصلاح الاقتصادي، ثم مدخل الإصلاح الاجتماعي والثقافي والبيئي وكذا إكراهات العمل النقابي.

1 -مدخل الإصلاح السياسي والحكامة المؤسساتية والديمقراطية

إننا لا نتصور نموذجا تنمويا ناجحا إذا لم يكن هذا النموذج مؤطرا بمرجعية وطنية، وبهوية مغربية واضحة وفق ما هو منصوص عليه في الدستور، وبالقيم الإسلامية المتمثلة أساسا في الوسطية والاعتدال والتسامح والتعايش والإنفتاح على الآخر والتفاعل معه، وإعمال الإجتهاد والبعد المقاصدي في قضايا الأمة ومستجدات العصر بما لا يحلل حراما أو يحرم حلالا.ونعتبر في الاتحاد العام للشغالين بالمغرب أن المدخل السياسي والديمقراطي شرطا وجوديا بالنسبة للنموذج التنموي الجديد، إذ لا يمكن تصور نجاح هذا النموذج بدون إقرار إصلاحات سياسية حقيقية قادرة على إحداث الصدمة الإيجابية في نفوس المواطنين. وعلى غرار المصالح التي قامت بها بلادنا على مستوى حقوق الإنسان، ينبغي إطلاق مصالحة سياسية تقطع مع حالة الإجهاد والارتباك والهجانة التي يوجد عليها المشهد السياسي ببلادنا، ومع سنوات من الإنتهاكات التي تعرضت لها العمليات الانتخابية بالمغرب سواء بفعل تدخل الإدارة أو بفعل حيادها السلبي، وكذا بفعل استعمال المال الإنتخابي وبعض الممارسات المنافية للديمقراطية التي يلجأ إليها الفاعل السياسي.

إذا كانت الوثيقة الدستورية لسنة 2011، قد أقرت الاختيار الديمقراطي

التقليدانية عوض إعمال المقاربات التحديثية، وبالتالي افتقدت إلى جوهر وروح الديمقراطية.

إن بلادنا أصبحت تعيش أزمة سياسية على جميع المستويات، عنوانها الأبرز فقدان الثقة في السياسة وفي المؤسسات السياسية والدستورية والمنتخبة، والتراجع الواضح لمؤسسات الوساطة الاجتماعية عن القيام بأدوارها الدستورية بفعل عوامل ذاتية وأخرى موضوعية، وانتقال مركز الفعل السياسي من الفضاء العام التقليدي إلى الفضاء العام الافتراضي. وأمام تصاعد الخطابات الشعبوية التي وجدت في منصات التواصل الاجتماعي قنوات ناجعة للتعبير عن مواقف سياسية أو الترويج لآراء أو أفكار شعبوية تدغدغ العواطف وينساق معها الناس إلى غير ذلك من الظواهر السلبية التي أفرزتها ثورة تكنولوجيا الإعلام والتواصل.

إن واقعا كهذا يسائلنا جميعا حول المستقبل السياسي لبلادنا في ظل مناخ داخلي وخارجي يفرض علينا متغيرات كثيرة تحتم إعادة صياغة العلاقات بين المؤسسات السياسية المنتخبة وبين المواطنين.

لذلك فإننا ندعو إلى القيام بإصلاحات سياسية ومؤسساتية جريئة تكون المدخل الأساسي للنموذج التنموي الجديد، وذلك عبر إبرام تعاقد سياسي كمكون أساسي للتعاقد المجتمعي. وهذا يتطلب إعادة النظر في دور الأحزاب السياسية وفي تمويلها وطرق اشتغالها، ووضع حد لآلة تبخيس العمل الحزبي والنقابي وشيطنته، وإعادة الإعتبار لدور الوساطة الاجتماعية ومراجعة جدرية للمنظومة الانتخابية بما يقوي ويعزز الثقة في المؤسسات، وتفعيل مبدأ ربط المسؤولية بالمحاسبة، وإقرار حكامة سياسية بوضع الحد للتحالفات الهجينة، وفسح المجال أمام مختلف تعبيرات المجتمع للقيام بوظائفها في الترافع والدفاع عن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

ونعتبر أن تثبيت الديمقراطية ببلادنا واحترام حقوق الإنسان بما فيها ضمان الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للمواطنين، والقطع مع حالة التردد والإرتكاس، من الشروط الأساسية لنجاح النموذج التنموي الجديد، إذ لا تصور لنجاح هذا المشروع في ظل محاولات الإلتفاف على مخرجات العملية الانتخابية وصناعة خريطة سياسية مغايرة لتلك التي أفرزتها صناديق الإقتراع، والاستمرار في التطبيع مع بعض الممارسات المضرة بالديمقراطية ببلادنا، أو في ظل استمرار بعض مظاهر الإنتهاكات لحقوق الإنسان ومحاكمة حرية الرأي والتعبير والحق في التظاهر والتجمهر والحق في العمل النقابي. لذلك، فإن ديمقراطيتنا الناشئة في حاجة إلى حمايتها وتقويتها وتحصينها من اختراقات قوى الردة، وضمان شروط نجاحها، ووضع حد لكل الممارسات الماسة بها كيفما كان نوعها ومصدرها.

إن الديمقراطية الحقة هي صمام الأمان ليس فقط للنموذج التنموي الجديد بل للمشروع المجتمعي ككل، وهي الضامنة لاستقرار بلادنا، شرط إفراز مؤسسات قوية ونخب فاعلة قادرة على التأطير والتأثير المجتمعي، والإستماع إلى نبض الشارع والإنفتاح على هواجس وتطلعات الشباب، ومواجهة مد التفاهة وثقافة الإبتذال وتسطيح الوعي، وعليه فإننا نرى ضرورة :

- فتح نقاش جاد حول تعديل بعض المقتضيات الدستورية في سبيل تجويد الحياة السياسية، وتأهيل المشهد الحزبي وإعطاء مكانة دستورية أكبر لمؤسسات الوساطة الديمقراطية كالنقابات وترسيخ قيم المناصفة وتكافؤ الفرص وتقوية حضور الشباب كفاعلين مجتمعيين.

- تعزيز وتدعيم مبدأ فصل السلط بكيفية تسمح بتجاوز مناطق الظل الكامنة في العلاقات المتبادلة والمتداخلة بين السلطات الثلاث.

إعطاء دفعة قوية لتفعيل المبدأ الدستوري "ربط المسؤولية

بالمحاسبة" بمنح المجلس الأعلى للحسابات سلطة تحريك الدعوى العمومية لحماية المال العام، وحتى تبقى بعيدة عن الحسابات السياسية والعراقيل القانونية التي تضعها السلطة التنفيذية.

- مراجعة المنظومة القانونية للانتخابات، وفق منهجية تشاركية سواء تعلق الأمر بأسلوب الإقتراع أو سياسة الحكومة في التقطيع الإنتخابي.
- تقوية دور الوساطة السياسية والنقابية، في سبيل التسريع من وثيرة الإنتقال الديمقراطي.
- ترسيخ دعائم دولة القانون والمؤسسات، وفق مقاربة ترابية للفعل العمومي تقوم على مبادئ الحكامة الترابية وخاصة الإلتقائية والتجانس والشفافية والنجاعة والتقويم والمحاسبة.
- تقوية مسار دعم الجهات خصوصا والجماعات الترابية عموما، بالرفع من نسبة المخصصات المالية المستخلصة من الضرائب المباشرة والضريبة على القيمة المضافة، حتى يتسنى لها القيام بواجباتها في إشباع الحاجيات والمتطلبات التنموية والخدماتية.
- إحداث صندوق وطني خاص بالتضامن وجبر الضرر المجالي، هدفه التقليص من الهوة الواسعة للاختلالات المجالية بين مناطق المملكة، خاصة أمام محدودية موارد صندوق التضامن بين الجهات.

- تعزيز مسار المملكة في مجال الحقوق والحريات، والعمل الجاد التشاركي لمراجعة قوانين الحريات العامة لسنة 15 نونبر 1958

المكتسبات الحقوقية المحققة والاجتهاد القضائي الإداري المغربي.

- ترسيخ وتدعيم البعد الهوياتي للمجتمع المغربي باعتباره عامل إغناء وإثراء للمقدرات الوطنية.
- تقوية روح المواطنة لدى المغاربة والثقة في المؤسسات والوسائط السياسية.

2. مدخل الإصلاح الاقتصادي:

- القضاء على التكتلات الاقتصادية والاحتكارية من خلال الدفع قدما بتطوير قدرات الدولة في ضمان الشفافية والإنصاف والمنافسة الشريفة (تقوية وخلق الوكالات الوطنية للتقنين والضبط)
- محاربة اقتصاد الريع والإمتيازات وخلق بيئية تضمن المنافسة الحرة والسليمة، والقضاء بالتالي على شعور "الحكرة لدى المواطن"
- إعادة هيكلة الاقتصاد الوطني ومناخ الأعمال من خلال دعم الروح المقاولاتية، وإدماج القطاع غير المنظم، وبعث روح المبادرة والإبتكار لدى المواطن.
- تحفيز الإستثمار الوطني المنتج والناجع وتقليص الفوارق، والدفع قدما بإعادة توجيه منظومة خلق فائض القيمة نحو الاقتصاد المنتج، وذلك بتقوية قطاعي الخدمات والصناعة في سبيل تحقيق

- إعفاء المقاولين الشباب من التحملات الضريبية بكيفية مطلقة خلال خمس سنوات الأولى لمبادراتهم المقاولاتية.
- دعم الدولة للمقاولين الشباب بتحملها جزءا من الاشتراكات المالية ذات الطبيعة الاجتماعية (مساهمات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، والتغطية الصحية...) عن العاملين بمقاولاتهم، خاصة بالمجالات الترابية الهشة.
- إصلاح منظومة القطاع البنكي بهدف الارتقاء به إلى مصاف القطاع المواطن.
- تيسير مسطرة الحصول على القروض بالنسبة للمقاولين الذاتيين.
- تنظيم ومواكبة شريحة العاملين بمنظومة الاقتصاد غير المهيكل والتي تمتص عددا كبيرا من المعطلين...

3. مدخل الإصلاح الاجتماعي والثقافي والبيئي:

مأسسة الحوار الاجتماعي والعمل على إخراج ميثاق شرف تلتزم من خلاله الحكومة بتنفيذ التزاماتها السابقة سنويا :

- المراجعة الدورية لسقف الحد الأدنى للأجور بتناسب مع معدل التضخم والقدرة الشرائية، بما يضمن الكرامة والعيش الكريم للمواطن.
- مراجعة معايير تحديد عتبة الفقر وفق مقاربة واقعية.
- الدفع قدما نحو حماية حقوق العاملات والعمال في ممارسة حقوقهم النقابية دون تعسف او شطط.
- العمل على إصلاح الإدارة وتبسيط المساطر، مع تحسين القدرات المؤسساتية للإدارة والقطاع العام، بهدف تقديم خدمة بجودة عالية للخدمات العمومية والرفع من مستوى حكامتها، وخاصة في قطاعات الصحة والنقل والعدل...
- إصلاح المنظومة الوطنية للتربية والتكوين، بحيث يكون محورها المتعلم نفسه، ومؤسسة على الجودة، وهادفة إلى إعداد مواطن فاعل في دينامية التقدم الإقتصادي والإجتماعي.
- إطلاق عملية التعبئة الوطنية للشباب العاطل وتشغيله في إطار خدمة مدنية بكيفية حديثة وفعالة (سنة واحدة مقابل تعويضات).
- إعداد خطة وطنية شجاعة للنهضة التعليمية والتكوينية، تندرج كمقوم إضافي في منظومة التربية غير النظامية، لتعليم اللغات الحية(الإنجليزية، الفرنسية، الإسبانية والصينية...) والمعلوميات والمهن...الخ، أمام جميع المواطنين الراغبين في تطوير ذواتهم، وذلك باستغلال المدارس العمومية ومراكز التكوين المهني

- بعث الروح في منظومة التربية الرياضية المدرسية والجامعية من جديد، لما لها من تأثير على بناء الشخصية التلاميذ والطلبة (رجال الغد) وترسيخ قيم المواطنة الحقة لديهم.

إحداث آليات مالية ومؤسساتية للقضاء على مشاكل الإقصاء

- والبطالة والفقر والهشاشة.
- تقوية أواصر التماسك الاجتماعي من خلال تعميم نظام الحماية الاجتماعية على جميع المواطنين بدون استثناء.
- التسريع في إخراج المنظومة المعلوماتية للسجل الاجتماعي بغية الوصول إلى نجاعة الاستهداف لنفقات الدولة على الفئات الفقيرة والهشة.
- إحداث الضريبة على الثروة يكون الهدف منها ترسيخ قيم التضامن مع الفئات الفقيرة والهشة وتقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية.
- تقوية الطبقة الوسطى باعتبارها الرافعة الحقيقية لكل تنمية اقتصادية واجتماعية.
- مراجعة منظومة صندوق المقاصة في اتجاه إعادة توجيه الدعم والنفقات الاجتماعية العمومية للفئات الواجب استهدافها.
- إيجاد الآليات القمينة بالحفاظ على الموارد الطبيعية في أفق تحقيق تنمية مستدامة للأجيال القادمة.
- وضع رؤية استراتيجية للانتقال إلى نظام الاقتصاد الأخضر وإبراز أهميته لما له من قيمة مضافة في التنمية المندمجة والمستدامة.
- الإدماج والعناية بذوي الاحتياجات الخاصة.

ثالثا : العلاقات المهنية وتحديات العمل النقابي

I. حكومة صماء

عدم مصادقة الحكومة المغربية على العديد من الاتفاقيات الدولية

المرتبط بالشغل

- عدم فاعلية وجدوى مجموعة من المجالس والآليات للنهوض بالعلاقات المهنية وتنظيمها (مجلس المفاوضة الجماعية، المجلس الأعلى لإنعاش الشغل، اللجنة الثلاثية المكلفة بتتبع التطبيق السليم للمقتضيات المتعلقة بمقاولات التشغيل المؤقت، اللجنة الوطنية للبحث والمصالحة).
- إقصاء المركزيات النقابية من التشاور مع الحكومتين الحالية والسابقة، بخصوص السياسات العمومية المرتبطة بالشأن الاجتماعي.
- تجميد الحوار الاجتماعي لأزيد من تسع سنوات.
- انفراد الحكومة بقرار إصلاح التعاقد دون الرجوع إلى مقررات اللجنة الوطنية لإصلاح التقاعد والتي يترأسها الوزير الأول(رئيس الحكومة السابق السيد عبد الإله بنكيران).
- وضع مشروع قانون الإضراب بالبرلمان دون استشارة واتفاق مسبق مع المركزيات النقابية.
- عدم تطبيق مدونة الشغل في غالبية المؤسسات الإنتاجية.

2. تطلعاتنا من المشروع : نحو نقابة شريكة في التنمية

إن الاتحاد العام، وهو يضع أمامكم تصوره حول النموذج التنموي الجديد يرى انه لابد من جعل الإنسان في صلب العملية التنموية ومحورها الأساسي، وعليه فان النجاح يتطلب منا جميعا العمل على بلورة الإجراءات العملية التالية:

1-التأهيل البشري:

إن الاقتناع بأن الإنسان، يشكل محور العملية التنموية، سواء باعتباره فاعلا، أو باعتباره مستفيدا، هو ما يجعلنا مؤمنين في الاتحاد العام للشغالين بالمغرب، بأولوية ورش التأهيل البشري، لمسايرة العملية التنموية، والعمل على استدامتها، ولاشك، ان عملية التأهيل البشري، تتجاوز تلك النظرة الاختزالية للتأهيل المتجسدة في الارتقاء في السلم الاجتماعي، باعتبار أن هذه الأخيرة تشكل جزءا من عملية التأهيل التي ينبغي أن تمر وجوبا عبر إعادة الاعتبار للمدرسة العمومية، وإعادة النظر في منظومة القيم التي تحملها المقررات الدراسية، بالتركيز على قيم المواطنة الحقة .

2-التمثيلية النقابية والمهنية:

إن الدور المنوط بالشركاء الاجتماعيين، في محيط اقتصادي واجتماعي تسوده قيم الديمقراطية، ينبغي أن يترجم من خلال عملية التمثيل المهني التي يجب أن تخضع لمعايير وشروط واضحة ومسايرة للواقع المعاش، حيث لا مجال لاستمرار العمل بتعدد معايير التمثيلية النقابية المضمنة في مدونة الشغل، في مقابل غياب أي معايير واضحة في

إن ورش إعادة النظر في معايير التمثيلية النقابية والمهنية، يشكل احد ابرز الأوراش التي يجب أن تواكب تنزيل النموذج التنموي الجديد، من اجل ضمان المساواة بين الشريكين الاجتماعيين، في الحقوق والواجبات.

3-ورش النهوض بالمفاوضة الجماعية:

تشكل المفاوضة الجماعية، أرقى أشكال الحوار الاجتماعي وهي واحدة من بين المبادئ والحقوق الأساسية التي تشكل أساس مفهوم العمل اللائق، ولذلك عمل المشرع الدستوري على تخصيص فصل كامل لإلزام السلطات العمومية بالعمل على النهوض بها وتشجيع إبرام اتفاقيات الشغل الجماعية باعتبارها الوجه البارز للقانون التعاقدي للشغل.

والمفاوضة الجماعية، ليست فقط ترفا نقابيا، بل هي جوهر الديمقراطية الاجتماعية باعتبار الخلاصات المترتبة عنها، والتي يمكن أن تغني عن كل تعديل قانوني فيما يتعلق بتشريعات الشغل، وضمان تنافسية المقاولات، طالما تتحقق شروط هذه المفاوضة التي تقتضي وجوبا احترام الحريات النقابية والعمل عل مراقبة تطبيق القانون.

ولذلك نقترح في الاتحاد العام، وجوب فتح هذا الورش والعمل على تنزيل هذا المقتضى الدستوري الهام، من خلال اطلع استراتيجية وطنية مواكبة لعملية أجرأة النموذج التنموي الجديد.

4- ورش الحماية الاجتماعية:

تشكل الحماية الاجتماعية، بمفهومها الذي تحدده منظمة العمل الدولية من خلال توصيتها بشأن أرضيات الحماية الاجتماعية، أساسا ومنطلقا

تشمل جميع مناحي الحياة، وتجعل التشغيل في صلب العملية التنموية باعتبار أن التشغيل هو الضامن لاستدامة خدمات هذه الحماية طالما أن

مصادر تمويل صناديق الحماية الاجتماعية تدور وجودا وعدما مع خلق فرص الشغل، التي تعد احد نتائج التنمية الاقتصادية.

5-المناصفة وتكافؤ الفرص وتقوية حضور الشباب:

لم تعد المناصفة ذلك الخيار الجمالي لتأثيث الخطاب السياسي بل هي الآن مضمون دستوري ،وفي هذا الشأن لابد للتصور التنموي أن يسهم في إرساء مبدأ المناصفة بين الرجال و النساء و مكافحة كل أشكال التمييز بينهما عبر اعتماد مقاربة مندمجة تشاركية تحقق التناغم بين المخططات و الاستراتيجيات للنهوض بأوضاع المرأة وتمكينها من الإسهام في الحياة العامة ، كما يجب أن نعزز ثقة الشباب في وطنهم وتقوية أواصر الانتماء وتيسير ولوجهم لمجتمع العدالة الاجتماعية و اقتصاد العلم والمعرفة وإشراكهم في تحمل مسؤولية بناء الوطن وحمايته باعتبارهم القوة المتحمسة و الأكثر استعدادا للتغيير مما يجعل دورهم محوريا في بناء النموذج التنموي وينطلق ذلك حتما عبر إشراكهم في كل الأوراش الاجتماعية والسياسية و الاقتصادية و الثقافية و البيئية ويقوم نجاح أي تصور تنموي على قوة اقتناعهم به.

خاتمة موجهة لتحقيق التعبئة من اجل الانخراط في مجتمع العدالة الاجتماعية واقتصاد العلم و المعرفة والقيم الوطنية:

وخلاصة القول ومن خلال المذكرة نود استجلاء ثلاث رافعات أساسية لخلق التعبئة من اجل الانخراط في مجتمع العدالة الاجتماعية واقتصاد العلم والمعرفة و القيم الوطنية:

1 - تحقيق التمازج المجتمعي على المستوى الوطني لضمان رفع منسوب الانتماء للوطن وتقوية الاحساس بالمصير المشترك عبر نبذ الأحقاد الطبقية وزرع قيم التسامح و التضامن و التلاحم المجتمعي عبر كل مؤسسات التنشئة الاجتماعية وعبر قوانين ملزمة للجميع دون استثناء تخلق التوزيع العادل للثروة وتحسن المعيش اليومي لعموم المواطنين وترفع من شعورهم بالحماية في وطنهم.

2 - إرساء استراتيجية وخطة للتنمية الجمالية قائمة على الاستهداف وعبر تقوية التقائية السياسات العمومية على المستوى الجهوي.

3- إعادة الثقة في المشروع المجتمعي الوطني عبر ترسيخ الديمقراطية الحقة والمساواة وضمان تكافؤ الفرص وتعزيز الحكامة الجيدة ودولة المؤسسات وتجسيد ربط المسؤولية بالمحاسبة وإعمال مبدأ عدم الإفلات من العقاب.

ومن منظورنا نرى أن ربح رهان التنمية المستدامة يبدأ وينتهي بالاستثمار الأمثل للإمكان البشري وجعله متشبثا بثوابت الأمة الجامعة للأمة المغربية متطلعا للاصطفاف في مراقي الدول الصاعدة.